

حسابات العراق في تموز تنذر بخطر كبير: الدولة عاجزة عن إيجاد بديل للنفط



أظهرت أرقام الحسابات الدولية العراقية لشهر تموز الماضي عن السنة المالية 2021، الاعتماد على النفط كمصدر دخل رئيسي ويكاد يكون الوحيد، ما يشكل خطورة كبيرة على مستقبل العراق.

البيانات والجداول التي أصدرتها وزارة المالية في شهر أيلول لحسابات شهر تموز الماضي والتي بينت إلى أن النفط ما يزال يشكل المورد الرئيسي لموازنة العراق العامة بالرغم من انخفاضه بنسبة 1% عن العام الماضي إلا أنه يبقى فوق 90% من ميزانية العراق. الأمر الذي يشكل خطرا على مستقبل العراق في ظل محاولة الحكومة العراقية الحالية لإصلاح الاقتصاد العراقي ضمن الورقة البيضاء التي قدمها مجلس الوزراء لمجلس النواب.

ومن خلال جداول المالية يتبين ان اجمالي الايرادات النفطية بلغت لغاية شهر تموز 43 تريليونا و282 مليارا و383 مليون و790 ألفا و920 ديناراً وهي تمثل نسبة 92% من اجمالي الايرادات، في حين بلغت

اجمالي الايرادات غير النفطية 3 ترليونات و 982 مليارا و 211 مليونا و 238 ألفا و 585 ديناراً وهي تشكل 8% من اجمالي الايرادات، فيما بلغ اجمالي الايرادات النفطية وغير النفطية 47 تريليونا و 264 مليارا و 595 مليونا و 29 ألفا و 504 ديناراً وهي أعلى بواقع 16 تريليونا و 72 مليارا و 191 مليونا و 353 ألفا و 634 ديناراً من نفس الفترة من العام الماضي 2020 نتيجة ارتفاع أسعار النفط.

وحسب تقرير المالية؛ فإن الإيرادات غير النفطية جاءت من الإيرادات الجارية المتمثلة بالضرائب على الدخل والثروات بواقع 981 مليارا و 501 مليونا و 142 ألفا و 565 ديناراً، وجاءت أيضاً من الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج بواقع 631 مليارا و 925 مليونا و 911 ألفا و 784 ديناراً، وجاءت أيضاً من الرسوم التي بلغت 556 مليارا و 72 مليونا و 835 ألفا و 328 ديناراً ومن حصة أرباح القطاع العام وبواقع 68 مليارا و 686 مليونا و 643 ألفا و 672 ديناراً ومن الإيرادات التحويلية التي بلغت تريليونا و 121 مليارا و 196 مليونا و 283 ألفا و 106 ديناراً، ومن إيرادات أخرى بواقع 589 مليارا و 828 مليونا و 557 ألفا و 848 ديناراً.

وأيضاً جاءت من الإيرادات الرأسمالية التي بلغت 23 مليارا و 999 مليونا و 864 ألفا و 382 ديناراً.

وكان وزير المالية قد أكد ان "عدد الاشخاص الذين يتقاضون رواتب واستحقاقات بالدولة من موظفين ومتقاعدين وشبكة الحماية الاجتماعية ما بين 6.5 مليون إلى 7 ملايين شخص، وهذه الرواتب تشكل 65 بالمئة من موازنة العراق العامة.

ومن عدم القدرة على كبح جماح المصروفات لا سيما الرواتب والدعومات ، الأمر الذي من شأنه إثارة الشكوك حول إمكانية الحكومة الاستمرار على هذا النهج وإصلاح الاقتصاد، مع عدم القدرة لغاية الآن على تنويع الاقتصاد والخروج من الاقتصاد الريعي.

وعزا مستشار رئيس الوزراء للشؤون المالية مطهر محمد صالح أسباب بقاء الاقتصاد ريعياً إلى أن "الحروب وفرض الحصار خلال الحقبة الماضية وما نشهده اليوم من الصراعات السياسية، أدت إلى تشتيت للموارد الاقتصادية".

وأضاف صالح ان "التنمية صاعت نتيجة هذه الحروب وان البلد يحتاج إلى مورد لتمشية الامور وليعيش منه الناس لذلك بقي النفط المورد الوحيد وبقي اقتصاد العراقي اقتصاد احادي الجانب".

وأشار صالح الى ان "التنمية والاستقرار وتنويع الاقتصاد والتحول من الاقتصاد الريعي يحتاج الى استقرار سياسي ومؤسسات مستقرة، وهو ما افتقدته الدولة على مر السنين".

وكشف وزير المالية محمد علاوي عن حجم الديون الخارجية للعراق والتي وصلت إلى 50 مليار دولار، باستثناء السندات البالغة تقريبا 3 مليارات دولار، فيما بلغت حجم الديون الداخلية 75 تريليون دينار".

استمرار الدولة العراقية بالاعتماد على النفط كمصدر وحيد للموازنة العامة يجعل العراق في خطر من الأزمات العالمية التي تحدث بين الحين والآخر لتأثر النفط بها، مما يجعل العراق يتجه في كل مرة لتغطية العجز عبر الاستدانة من الخارج او الداخل وهو بذلك يشير إلى عدم القدرة على إدارة أموال الدولة بشكل فعال، والعجز عن إيجاد حلول تمويلية بديلة.